شؤون فلسطينية

مركز الأبحاث صيف، 2020 العدد، 280

في مواجهة "الضَّم" ومعركة الرواية

شؤون فلسطينية
العدد 280 صيف 2020

ISSN 0258-4026
SHU'UN FILASTINIYAH

منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الأبحاث
research center

www.prc.ps +970-2-2966228 info@prc.ps

الثمن 10 دولار أو ما يعادلها للمؤسسات، 5 دولار للأفراد
الاشتراك السنوي، 40 دولاراً للمؤسسات، 20 دولاراً للأفراد
الاشتراك السنوي خارج فلسطين: مائة دولار بما فيها أجور البريد.

شؤون فلسطينية

فَصليّة فِكريّة لمعَالجة أحدَاث القضيّة الفِلسطينية وشؤونها المُختَلفة
تّصدُر عن مَركز الأبحاث في منظمة التحُرير الفلسطينيَّة

العدد 280-صيف 2020

رئيس مجلس الإدارة
د. محمد اشتية

المدير العام
د. منتصر جرار

أعضاء مجلس الإدارة
د. إبراهيم أبراش
د. أحمد عزم
د. أيمن يوسف
د. حسام زملط
د. سامي مسلّم
أ. صقر أبو فخر
د. عدنان ملحم

رئيس التحرير
د. أحمد عز م

مدير التحرير
د. إبراهيم ربايعة

هيئة التحرير
د. أيمن يوسف
د. سامي مسلّم
د. عدنان ملحم

مركز الأبحاث: مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، تأسس عام 1965 في لبنان. يهدف المركز منذ تأسيسه التركيز على تغطية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال إصدار الكتب وعقد الندوات والمؤتمرات وأرشفة الوثائق والمخطوطات التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض.
يعتمد المركز في بحوثه ونشاطه الفكري أسلوب العرض الموضوعي الموثّق للقضايا التي تتناولها دراساته وكتبه ونشراته الدورية، ويعتمد مناهج البحث العلمي المتبعة في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية
القدس- فلسطين
تلفاكس : 9722966228 +
Email : info@prc.ps
http://www.prc.ps

Research Center P.L.O
Al Quds - Palestine
Telfax: +9722966228
Email : info@prc.ps
http://www.prc.ps

مجلة شؤون فلسطينية
E-mail:Shuun@prc.ps

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة

المحتويات

الصفحة

الافتتاحية 5

ملف العدد

فلسفة وآليات «الضم» الإسرائيلية وخطط التصدي الفلسطينية ..... وليد سالم 9

إسرائيل ومخططات الضم، التفاصيل والأهداف ..... فادي النحاس 27

قرى القدس: التنمية الرمادية وخطط الضم ..... أحمد حنيطي 43

منظمات وحملات صهيونية لتقويض الرواية السياسية الفلسطينية ..... اسلام عطا الله 57

الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية واستثمار الحدث: قراءة في نموذج مقتل جورج فلويد ..... تينا الجلاد 72

أنثولوجيا

أنثولوجيا ثوابت المشروع الصهيوني في فلسطين، قراءة وتحليل في تفاصيل التاريخ والجغرافيا ..... عدنان ملحم 92

متابعات

«الاتفاق» الإماراتي الإسرائيلي شرق أوسط جديد ..... وحدة تقدير الموقف «مركز الأبحاث» 105

إسرائيل: لا انقسام حول «الضم» والمعركة حول نظام الحكم ..... برهوم جرايسي 113

العمال وكورونا .. مختبراً للاستعمار الاستيطاني الاستغلالي الإسرائيلي ..... أحمد عز الدين أسعد 122

دراسات تاريخية

الأوبئة في لواء عكا في القرن التاسع عشر .....زهير غنايم 144

ندوة العدد

فلسطين والقانون الدولي بعد خطة الضم والتحلل من الإتفاقيات 154

صورة قلمية

حسين أبو النمل 164

مراجعات

..... 178

وثائق

بيان مشترك للولايات المتحدة وإسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة..... 225

نص بيان القيادة الفلسطينية بشأن الإتفاق الثلاثي الإماراتي الإسرائيلي الأمريكي.... 227

تصميم وغلاف
أمير الطويل

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

الافتتاحية

افتتاحية

في مواجهة «الضم» ومعركة الرواية

تزامن مع ظهور أزمة كورونا (كوفيد- 19)، فصل جديد في المشروع الاحتلالي الاستيطاني الصهيوني. حدثت ثلاثة تطورات أساسية تستهدف تقويض المشروع الوطني الفلسطيني، تم الرد عليها بتحرك فلسطيني على ثلاثة مستويات. إلا أنّ هذه التطورات أو الأحداث، أحيطت جميعها بمخطط يستهدف نزع شرعية النضال الفلسطيني، والتشكيك بحق المقاومة، وتدفيع الفلسطينيين ثمن صمودهم.

كان التطور الأول الذي يستهدف الحقوق الوطنية الفلسطينية، الخطة الأميركية للسلام، المسماة «السلام من أجل الازدهار» التي أعلنها البيت الأبيض منفرداً، يوم 28 كانون الثاني (يناير) 2020، وتعطي للإسرائيليين حق ضم مساحات من الضفة الغربية، وتلغي أي معنى أو فرصة لتشكيل دولة فلسطينية.

ثم جاء التطور الثاني، وهو تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة، حصلت على الثقة في الكنيست يوم 17 أيار (مايو)، يقوم برنامجها الأساسي على ضم الأرض الفلسطينية رسميّاً «للسيادة» الإسرائيلية. أمّا التطور الثالث، فحدث يوم 13 آب (أغسطس)، بإعلان مفاجئ من قبل الرئيس الأميركي دونالد ترمب، عن بيان ثلاثي إماراتي، إسرائيلي، أميركي، (يعلن التوصل لاتفاق لبدء تطبيع العلاقات والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة).

هذه الأحداث الثلاثة جاءت بينما يستمر الهجوم على شرعية النضال الفلسطيني، ووسمه بالإرهاب، ووسم الأسرى والشهداء بالإرهابيين، وفرض عقوبات مالية على الفلسطينيين بسبب الرعاية المقدمة للأسرى وأسر الشهداء، والهجوم على مناهج التعليم الفلسطينية، واعتبار الحديث عن فلسطين التاريخية وعن المقاومة، تحريضاً. فضلاً عن ملاحقة الإعلام الفلسطيني، وأي تعبير عن الصمود في الفضاء الرقمي أو المجتمع الفلسطيني.

تحركت القيادة الفلسطينية في ثلاثة اتجاهات، رفضت أولاً أي اتصال مع هذه الإدارة الأميركية، التي تقوم بسياسات أحادية الجانب دون تفاوض أو

مشاورات، وتم رفض الوساطة الأميركية المنفردة في عملية السلام، ودعت إلى آلية دولية تعددية جديدة للعملية السياسية.

ثانياً، مع اتضاح معالم البرنامج الحكومي الإسرائيلي، في نيسان (أبريل)، وتبنيه الضم الرسمي للأرض الفلسطينية المحتلة، قررت القيادة الفلسطينية وقف كل الاتفاقيات، وقد أعلنت ذلك يوم 19 أيار (مايو)، ثالثاً، شن حملة دبلوماسية دولية لحشد رأي عام رافض لكل من الخطة الأميركية ومضادة للضم، جنباً إلى جنب مع الاحتجاج الشعبي.

أدى وقف التنسيق الأمني، والتحلل من الاتفاقيات، لأزمة اقتصادية خانقة، فمن جهة، تكاد تنعدم المساعدات الاقتصادية العربية، وتوقف استلام أموال الضرائب التي تجبيها السلطات الإسرائيلية بحكم سيطرتها على الحدود (المقاصة)، وتراجع الدخل من الإيرادات المحلية، بسبب أزمة كورونا، وهذا أدى إلى أن حجم الإيراد للخزينة لا يزيد على نحو عشرة بالمئة من الفاتورة الشهرية للرواتب والمصروفات، البالغة نحو 380 مليون دولار أميركي شهرياً، إلا أن الخطوة الفلسطينية بوقف الاتفاقيات، أطلقت بشهادة الدبلوماسيين العالميين، والمراقبين، إنذاراً سمع بوضوح في العواصم العالمية، وكانت له نتائجه على الأرض.

لقد كانت السياسة الفلسطينية هي الانفكاك عن الاحتلال (انظر العدد السابق من مجلة شؤون فلسطينية)، ولكن التطورات الراهنة جعلت تعجيل الانفكاك العاجل مُلحّاً.

رغم أن أزمة كورونا أضعفت خيارات وقدرات التحرك والاتصال الدبلوماسيين، نسبيّاً، ومن القدرة على الحشد الشعبي، إلا أنّه تم النجاح في بناء زخم كبير رافض للضم، أدى فعلاً لأن يمضي شهر تموز (يوليو) دون حدث ضم رسمي، لتأتي بعد ذلك الخطوة الإماراتية الإسرائيلية.

بُني هذا العدد من مجلة شؤون فلسطينية على أساس هذه القراءة السابقة للأحداث. فتضمن ملف العدد خمسة مقالات، ثلاثة منها تعالج موضوع الضم، واثنان يعالجان الهجمة الصهيونية على شرعية النضال الفلسطيني، وعلى حق المقاومة، وعلى الرواية الوطنية الفلسطينية، خصوصاً في الفضاء الرقمي.

تضمنت مقالات وليد سالم، وفادي نحاس، وأحمد الحنيطي، قراءة في فلسفات وخطاب وذرائع الضم، بدءاً من طبيعة الاستعمار الاستيطاني، والتجارب العالمية للضم، لخطاب الأمننة، والتذرع بالأمن لتبرير الاستعمار،

وصولاً لخطط التنمية وكيف تخدم الاستعمار. كما درست المقالات الخرائط المتوقعة للضم، ليتضح أن ما سيبقى من أرض خارج السيادة الإسرائيلية، المزعومة، لن يزيد على 10 بالمئة من أراضي فلسطين التاريخية. تضمنت هذه المقالات رصداً وتصورات للرفض والسياسة الفلسطينية المضادة.

فضلاً عن هذه المقالات الثلاثة، تضمنت ندوة العدد التي شارك بها ثلاثة من خبراء القانون الدولي الفلسطينيين: أنيس القاسم، وشعوان جبارين، وياسر العموري، وبثت على منصة زووم الرقمية، تحليلاً لمعنى الضم الإسرائيلي، قانونيّاً، والخطط المقترحة فلسطينيّاً للتصدي القانوني للمخططات الإسرائيلية.

في موضوع شرعية النضال الفلسطيني، والهجوم على هذه الشرعية، تضمن ملف العدد مقالين، الأول لإسلام عطا الله، والثاني لتينا الجلاد، يتحدثان عن المنظمات الصهيونية التي تراقب الفلسطينيين، وإعلامهم، ونشاطاتهم، على شبكة الإنترنت، وتقوم بشن حملات سياسية وقانونية لتجريم الخطاب الفلسطيني، وعقاب الفلسطينيين على تمسكهم بخطاب تحرري.

مجمل هذه المواجهة من ضم زاحف وتبعية اقتصادية مفروضة وضرب لشرعية المطالب الوطنية الفلسطينية ليست أمراً مستجدّاً، مثلما أن المقاومة الفلسطينية لكل ذلك مستمرة، وهذا ما يوضحه باب أنثولوجيا، الذي يعده عدنان ملحم، ويتضمن مراجعات لما ورد في أعداد شؤون فلسطينية حول موضوع ملف هذا العدد.

وفي باب متابعات، يقدم أحمد أسعد تحليلاً أنثروبولوجيّاً لمستجدات التعامل الإسرائيلي مع العُمّال الفلسطينيين، في ظل جائحة كورونا، إذ تم إلغاء الكثير من قيود الحركة على العمال بهدف تأمين حاجة سوق العمل الإسرائيلية، وضرب الخطط الفلسطينية في ضبط حركة المواطنين في مواجهة الجائحة، ولتعميق علاقة مباشرة بين السوق الإسرائيلية والفلسطينيين دون دور للسلطة الفلسطينية الرسمية. فيما تقدم وحدة تقدير الموقف في المركز قراءة في الإعلان الثلاثي عن تطبيع العلاقات الإماراتية الإسرائيلية، كما يضعنا برهوم جرايسي في آخر مستجدات الساحة السياسية الإسرائيلية وتفاعلاتها.

تضمن باب «صورة قلمية» لهذه العدد قراءة في سيرة الكاتب والمناضل الفلسطيني الراحل حسين أبو النمل، أعدها مروان عبد العال، إضافة

لمراجعة في كتابين هامين كان الراحل قد أصدرهما في مركز الأبحاث، وأعدت المراجعة فيروز سلامة.

في باب دراسات تاريخية، يقدم زهير غنايم دراسته عن «الأوبئة في لواء عكا في القرن التاسع عشر الميلادي»، مقدماً فرصة للمقارنة بين وقائع تاريخية لجوائح مرضية وواقعنا الراهن.

وأخيراً، ما زال باب مراجعات الكتب والدراسات يتسع في المجلة، ليأخذ شكل مسح للجديد حول فلسطين، في الإصدارات بالعربية والإنجليزية.

صورة قلمية

حسين أبو النمل مفكّر التهمةُ "دوّار الحرية"!

مروان عبد العال *

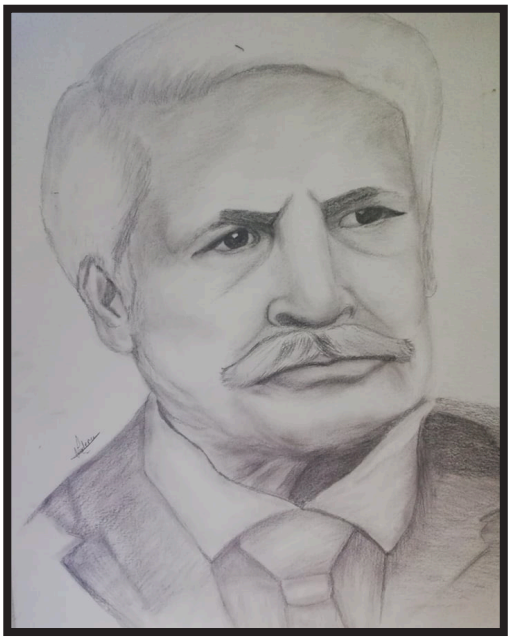

* الرسم لنادرة محمد الحميدي - مخيم المية مية / لبنان

* مروان عبد العال . روائي وتشكيلي وقيادي فلسطيني في الجبهة الشعبية

سردية البدايات

لا توجد مشقّة أشد من شهادة على سيرة فكرية لشخصية استثنائية من أكثر الشخصيات جدّية وإشكالية،في مجمل الحقل الثقافي الذي انتمى إليه الباحث الفلسطيني الدكتور حسين أبو النمل، شهد عليها عموم كتاباته وبحوثه الفكرية المتخصصة والموضوعية والنقدية من الموضوعات الثرية الفكرية والاقتصادية والتنظيمية والإدارية. كتبها كسردية تعاكس أشرعة الزمن، بجديّة وصرامة أكاديمية، تأبى الدخول في التفاصيل الذاتية التي كانت تشكل بالنسبة له نوعاً من الهروب من التاريخ الموضوعي إلى التاريخ الذاتي، بين وصفتي النرجسية والغيرية يتماهى ويتناقض معهما في آن، سردية تقر أن التاريخ ليس سيرة أفراد، بل سيرة مفاهيم، ومرجعها المنطقي هو الوعي الذي رسم السيرة، وخاصة للذين يمارسونه انطلاقاً من رؤية ما.

سردية اللامكان

هو المجرد من السرديات المكانية، لأنه اللاجئ الذي تحدى التهميش الاجتماعي وسط بيئة منسية في ظروف قهرية، منذ ولد في فلسطين في عام 1943، في قرية «كفر عنان» الجليلية، من عشيرة عرب الهيب البدوية. الطفولة القلقة التي يفسرها أنه اللاجئ الفلسطيني في لبنان الذي لم يُقِم يوماً في مخيم فلسطيني، فقد استقر وعائلته في قرية رميش الجنوبية من 1948 إلى عام 1995، ثم إلى قرية الحنية قرب مدينة صور، ثم بيروت عام 1970، وبقي فيها حتى وفاته، بعد أن غادرها طالباً جامعيّاً متخرجاً من كلية الاقتصاد في القاهرة، حاصلاً على الدكتوراة في الاقتصاد من ألمانيا. شغل مهام سياسية ووطنية ونقابية من الاتحاد العام لطلبة فلسطين إلى اتحاد الكتاب الفلسطينيين، ثم عضو الاتحاد العام للكتاب الفلسطينيين، والباحث المتفرغ في مركز الأبحاث والدراسات ومجلة الهدف.

فور ذكر اسم **حسين أبو النمل**، تتخيل صورة المفكر القلق على خط الواجب، كوصف «سورين كيركجارد» في كتابه «مفهوم القلق»، عندما وصف القلق على أنه «دوَارُ الحريّة» الذي ينشأ عندما ننظر للأسفل، إلى ما يتمظهر لنا أنه «هاوية» الاحتمال اللامتناهي. في بيروت، سوق العرب الفكرية، التي كانت عاصمة لشبكة اجتماعية فكرية واسعة ونشأت حالة من الإدمان الثقافي وكذلك دوائر فكرية مغلقة، كان العقل

السياسي عموماً يتشكل خارج إطاره الاجتماعي، تتراءى فيه منهجية أنيس صايغ، ودقّة هاني الهندي، وعمق الاقتصادي يوسف صايغ، وأفق غسان كنفاني، وخيال محمود درويش، وسخرية ناجي العلي، وحلم رفيقه جورج حبش! ألّف بحوثاً في الاقتصاد الإسرائيلي -قطاع غزة 1967-1948: تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية- الضفة الغربية وقطاع غزة: تطورات اقتصادية وسكانية واجتماعية- الصناعة الإسرائيلية، الاقتصاد الإسرائيلي: من الاستيطان الزراعي إلى اقتصاد المعرفة. لذلك، هي سرديات من أوراق ودراسات ومخطوطات داخلية وخارجية، منشورة أو محفوظة.

سردية أبجديات

حملته سنوات النكبة الأولى إلى أبجدية السياسة، والتزامه عضوية حركة القوميين العرب منذ عام 1960، تشكلت معها صورته الكفاحية المتقدمة التي كانت جزءاً متقدماً من الضمير الجمعي الفلسطيني والعربي. الذي قال فيه «جنون هو مزيج من إهانة وكرامة ذبيحة وحس عميق بالواجب». فألزمته الاهتمام والاطلاع المتوازن، فلسطينيّاً ولبنانيّاً، وكذلك عربيّاً وإسرائيليّاً.

والانتماء المبكر للجبهة الشعبية التي أدّى فيها دوراً قياديّاً وأسهم في صياغة مفاهيمها الفكرية، خياراً طوعيّاً مصحوباً بالأسئلة المشروعة حول إن كانت الجبهة ظاهرة حزبية أم ظاهرة اجتماعية شاملة. وطرح الفارق بين تأدية وظيفة اجتماعية محدودة، وبين مهمة مطلقة وطنية شاملة بحجم تحرير فلسطين، محذراً من خطورة ظاهرة «المافيو-قراطية»، والفساد والتجويف، في نقد تجربة الظاهرة العلنية وتمأسُس نظام خاص داخل النظام العام، الأدوات البيروقراطية المستندة إلى بنى مطواعة، وأن يحل الانفعال الإنساني مكان الفعل السياسي، أي مبدأ الخلط بين السياسة وهدف السياسة، والرؤية السياسية والأفق السياسي، السياسة نفسها هي القدرة على البقاء واتخاذ القرار المناسب وفق شروط واقع محدد. لتعرّف السياسة بوصفها الدمج المبدع بين إطلاقية الأيديولوجيا وقسرية الواقع! ورفض شديد للسياسة التي مثلتها «النسخة الفلسطينية للميكافيلية» القائمة على نفي الفصل بين الأخلاق والسياسة.

سردية متمردة

شهدت بداية التسعينيات بدء حوارات عميقة وطويلة في لبنان، يقودها حزمة رجال لكنس أدران المرحلة، تبحث عن حلول مبتكرة لواقع مركّب ومن خارج الصندوق، وجورج حبش يظللها فكريّاً وتنظيميّاً، صار منزله في كورنيش المزرعة مدرسة لأفكار جديدة متمردة وأسئلة متشعبة وعميقة، بعد أن وضعت الحرب الأهلية أوزارها وبدأت مفاوضات التسوية التي انتهت إلى أوسلو وملحقاتها، وما تركته من أسئلة ثقيلة في المشهد الفلسطيني داخلياً وخارجياً، نقاشات صاخبة وثرية وحيوية وشغب، أوغلنا كثيراً في شخصية مثقف مشتعل مشاكس غير قابل للترويض بشتى الوسائل، تجمعه علاقة حذرة بالمراتب والألقاب والمغريات أو امتيازات السلطة، وبالكاد تعرف موقعه القيادي أو دوره في صناعة القرار.

اتسعت بوتقة الفريق/ الحزمة، تحديثاً وتأصيلاً من غرامشي «المثقف العضوي» حتى ألان توفلر «صدمة المستقبل»، إلى قسطنطين زريق «معنى النكبة» والجنرال أندرية بوفر وكتابه «إستراتيجية العمل غير المباشر» وكتاب المؤرخ أنيس صايغ «تاريخ الفكر الصهيوني» وفرانز فانون «المعذبون في الأرض»، وصولاً إلى غسان كنفاني الذي لم يكن مجرد أديب، بل صاحب السؤال الفكري الكبير بعد هزيمة حزيران 1967 "**لماذا هزمنا**؟ السؤال الذي أسس لمرحلة فكرية ثانية.

ومراجعته الأولى بعنوان «ثورة 39-36 في فلسطين: خلفيات وتفاصيل وتحليل»، دفعت أبو النمل إلى قرع جدران الخزان من خلال أهم إنجازاته عام ١٩٨٧ لمعرفة العدو «نحو فهم أعمق وأدق للمشروع الصهيوني»، ثم أطلق وثيقة تلح على ضرورة معرفة الذات من وثيقة «المراجعة الشاملة»، وتقرير «واقع الحال» الذي اكتشف الأزمة البنيوية وفكرة الحزب بين النظام واللانظام، أي أن وجود نظام خطأ ومنهجية خاطئة قاد ويقود إلى تصنيف خاطئ للبنية والوظائف والمواقع، وأظهر المترتبات الكارثية لوضع الرجل الخطأ في المكان المناسب. الخلل الذي يصيب دورة العمل من الأعلى إلى الأدنى وبالعكس، وكيف يتعطل النظام مفسحاً المجال للانظام ليملأ الفراغ الناشئ، تصبح العلاقات حسب الأصول الحزبية أقل أهمية من الخارجة عن الأصول، مصحوباً بنقاش جدّي حول السياسات ومناهج العمل. والأهم الجذر الذي تشظت منه الأخطاء.

تدفقت برزمة من الأسئلة. هل هي أزمة مجتمع أم أدواته السياسية؟ أيهما أكثر خطورة. تنفيذ سليم لسياسة خطأ. أم تنفيذ خطأ لسياسة سليمة؟ وكيف لوجود سياسة سليمة أن يكون كفيلاً بإعادة ضبط للخطأ! في حين أن تنفيذاً سليماً هو دون فائدة إذا كان يرتكز إلى سياسة خاطئة أصلاً.

سردية منهجية

قامت أطروحته الفكرية على مبدأ الإدارة **المنهجية للصراع**. تطال أزمة المشروع السياسي الفلسطيني، تلك المعضلة التي تبدأ من ردم الفجوة بين الرغبات والقدرات، ملامساً الحياة الداخلية والآليات التي تعمل بها، مثل عدم تأصيل الديمقراطية في التنظيم السياسي الفلسطيني، وتحويل المؤتمرات منحة القيادة للأعضاء! وليس واجباً عليها أن تؤديه وشرطاً لازماً، ما يطرح سؤالاً حول قضية الشرعية القيادية. لنجد أنفسنا أمام خطورة نشوء وتكريس شرعية الأمر الواقع! يصبح تعطيل النظام، ويحدث خلل بين البنائين الفوقي والتحتي، وتعطيل التجديد، وفقدان الأمل لدى القاعدة بالتغيير. فتكون النتيجة إما استسلاماً للأمر الواقع، أو تعزيز روحية ونفسية التلقي، أو خروج من لا يستطيع قبول ذلك، أو تزايد حالات الاضطراب داخل البنية الحزبية بفعل التناقض بين البنائين.

وخلص إلى ضرورة المراجعة العلمية والاستقامة الأخلاقية والنزاهة الفكرية، والسؤال **من نحن**؟ مدركاً أنه ليس صحيحاً أن التاريخ يكتبه المنتصر فقط، بل يكتبه المهزوم أيضاً، إنما أكثر عمقاً وإشراقاً.

لذلك، نظر إلى مراجعة تؤسس في الضمير الجمعي فرصاً هائلة للإلهام الإيجابي والبقاء، وإمكانية نهوض عظيم مرتجى، وعلى قاعدة الإمساك بالحقيقة الفعلية الكامنة في روح الأحداث، تعطي للتناقض الرئيسي مع الاحتلال منطقه الداخلي الوحدوي المستقيم، وعدم الوقوع في خطيئة منهجية القطع والإمساك بالسلسلة القوية!

سردية لتأصيل الصراع

أطروحة النظرية الأصيلة والحديثة للصراع، أخذها على مسؤوليته، لأنها لن تهبط من السماء، بل تستجيب لواقع قديم- جديد، وتحتاج لتكوين وعي شامل يؤدي إلى رؤية شاملة، لا يمكن وعي الجديد دون وعي القديم.

واعتبر أن **مهمة اليسار** تستند إلى العلم ومنطق التقدم، وهو أن يمتلك الوعي الذاتي العلمي وليس النظري فقط، مفرقاً بين مفهوم الوعي ومفهوم الإيمان، كالفارق بين العقلانية واللاعقلانية، بين اليقينية والجدلية، والتطور التقدمي والتطور العكسي. ويقر بأن المطلوب تفسير التاريخ وليس تبريره، وأن دعوة الماركسية كما علم الاجتماع السياسي بضرورة تأصيل الظواهر، أن يتم تركيز التاريخ ليسير على قدميه وليس على رأسه. غياب أسئلة الواقع يعني عجزاً عن صياغة نظرية الصراع، شرط أن يتشكل العقل السياسي في إطاره الاجتماعي، داخل عملية الصراع وليس خارجها. أدرك أنه إذا جرى تدمير نظام العقل، فستتحول السياسة إلى انفعال ومنافسة في العواطف.

سردية الثنائيات

عالج بدقة علمية خصوصية التكوين النفسي للفلسطينيين واتساع الفجوة بين الواقع والأيديولوجيا، مشبهاً ذلك بصراع اليقينيات في الذات الواحدة، جدلية الثنائيات بين فلسطين والعروبة، الحق والحقيقة، شرعية النص وشرعية الواقع، يدرك أن حقيقة أن فلسطين في قلب المنطقة العربية، لذلك استهدفها المشروع الإمبريالي الذي شكّل رافعة تاريخية للمشروع الصهيوني، وأن غموض مفهوم العدو يشوش مفهوم الصراع، لأن فلسطين هي اختصار للكرامة القومية، واحتلالها هو ضرب لكل أحلام العرب بالوحدة والتحرر والتقدم... إلخ، وأن أي فعل قومي يجب أن يتجه نحو فلسطين، وضياع فلسطين يفرض على كل حزب قومي أن يكون حزباً لفلسطين، وأن الفصيل الحقيقي يجب ألا يتسع للفلسطينيين العرب فحسب، بل أيضاً للعرب الفلسطينيين. التأصيل بمفهوم الحركة القومية من أجل فلسطين. ثنائية متصالحة وليست متناقضة بين الفكرة المطلقة والحق المطلق.

سردية الحوار

قاد **أبو النمل** الفلسطيني اللبناني حواراً داخليّاً، صدر بوثيقة ثمينة تعالج تجربة الحرب الأهلية 1975/1990 بعنوان «فلسطينيو لبنان/ المصالحة التاريخية مع الذات والآخرين».

تركت الوثيقة وما تبعتها من أطروحات بصمة منهجية في الحوار اللبناني الفلسطيني، وإسهاماً فكريّاً في تكريس علاقات الأخوة والمصالحة

بين الشعبين اللبناني والفلسطيني، باعتبار أن المصالحة التاريخية لا تقوم على إنكار كرامة الفلسطينيين والدوس على مشاعرهم، كاعتراف بالذنب، وأن مشروع الآخر كان على حق وغيره كان على باطل. هذا يصبح استسلاماً تاريخيّاً وليس مصالحة، مقارعاً بذلك الخطاب الشوفيني وتجاوزه إلى خطاب وطني ديمقراطي إنساني يؤمن بالقانون، الحقوق والواجبات والسيادة والكرامة، والكيان والهوية، مؤمناً بأن التاريخ لا يفسح مكاناً في صفحاته عبثاً، والضمير الجمعي للشعب الفلسطيني، كأي ضمير، أكثر حكمة وعمقاً من أن يستقر فيه من لا يستحق ذلك.

سردية وداع

في صومعته التي تحاصرها أمهات الكتب، أحب أحواض الزهور وسائر النباتات البيتية والتفنن في زراعتها والعناية بها وتقليمها وعلاجها وتغيير تربتها والحديث عنها بأسلوب طلق وظريف، ساخر كطقوس وممارسات يومية حتى صارت جزءاً من حياته. يقول: «الوردة تعرف قيمتها أكثر عندما تزرعها أنت بيديك».

التهمه «دوار الحرية» في زمن الاحتلال والاستغلال والعنصرية والاستبداد وربيع الديكتاتوريات، فأسلم الروح في بيروت صباح 22 أيار 2020، مودعاً إرثه للأجيال القادمة، بين أسئلة التغيير والاستقواء على الهزيمة وليس بها؛ لم يقوَ على مهادنة الخطأ، أو مهادنة التفاهة بأنواعها، ومحارباً ضد المقدمات التي أسست للتصدع التاريخي والاحتمالات اللامتناهية، بانتظار البرابرة مع قسطنطين كفافيس: «والآن؟ وبدون البرابرة، ما الذي سيحدث لنا؟ هؤلاء البرابرة كانوا حلاً من الحلول».

ولكونه مثقفاً، وطنيّاً، وفيّاً، عفيفاً، نبيلاً، لم يتحمّل تلك الازدواجية المقيتة، قاطع وتمرد وسامح وغادر وصادق واختلف وشاغب، حاول ولم يفلح، وأخيراً قرر أن يلقي على فلسطين وعلينا وعلى الدنيا السلام.

غزة والاقتصاد الإسرائيلي في كتابات حسين أبو النمل

من بين كتابات وإسهامات الباحث المناضل، الراحل حسين أبو النّمل، الذي تخصص «شؤون فلسطينية» باب «صورة قلمية» هذا العدد له، كتابان صدرا عن مركز الأبحاث، أحدهما عام 1975، والثاني عام 1979، والأول، بات بمثابة بحث تأسيسي مهم، تأثرت فيه الكثير من الكتابات، وبنيت عليه كتابات أخرى، وصار مرجعاً أساسيّاً لكثير من الباحثين، فأنَ تبحث في كيف تأسس قطاع غزة، وصار اسمه «القطاع»، وماذا حدث في أيّامه وساعات وسنواته الأولى، يعني ضرورة أن تعود لقراءة ما كتبه أبو النّمل.

وبالمثل، فإنّ قيام باحثين فلسطينيين بقرار دراسة إسرائيل من الدّاخل، وتحديداً الاقتصاد، كان مغامرة ومبادرة ليست صعبة بحثيّاً حينها وحسب، بل وحتى سياسيّاً، فدراسة إسرائيل كانت موضع جدل في وقت من الأوقات. ولكن أبو النمل كان يرى أنّ المواجهة شاملة من كل الجوانب، ما يعني ضرورة دراسة أرض العدو. وحسين، بحكم موقعه القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كان يحمل البندقية ويطلق الرصاص في محطات الدفاع عن الثورة أمام إسرائيل، كما كان يحاور ويناقش ويكتب في سبيل فلسطين.

اللافت من العرض التالي لأهم ملامح كتابي حسين أبو النمل، منهجية الكتاب الأول، عن غزة، باعتباره من أوائل من رسموا مشهد تشكل القطاع بمراجع ووثائق أساسية، دخلت في تفاصيل الحياة اليومية، وخرجت منها بصورة شاملة. أما كتابه عن الاقتصاد الإسرائيلي، فهو، كما يتضح، ذو أهمية خاصة تساعدنا الآن في العام 2020 على فهم الاقتصاد الإسرائيلي، وتحول نظرته للفلسطيني، ولفلسطين، وتساعد على فهم أفكار السلام الاقتصادي.

(هيئة التحرير)

قراءة في كتابين تأسيسيين لحسين أبو النمل

فيروز سلامة*

حسين أبو النمل. قطاع غزة 1967-1948: تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية. بيروت. مركز الأبحاث: منظمة التحرير الفلسطينية. 1979. 350 صفحة.

* باحثة متدربة في مركز الأبحاث.

حسين أبو النمل، بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي، بيروت، مركز الأبحاث: منظمة التحرير الفلسطينية، 1975، 207 صفحات.

مُراجعة

يطرح عبد الرحيم الشيخ في مقالته، الزمن باعتباره عُنصراً أساسيّاً لفهم التحولات التي مرت بها فلسطين، هوية وقضية. فتحليل فاعلية فواعل الأزمنة المختلفة التي مرت بها فلسطين، يتم من خلال الوقوف عند لحظة الانفجار الفلسطيني الكبير عام 1948 وما نشأ عنها من جغرافيات، عدت بوصفها أنظمة جيوسياسية ضابطة لشكل الفعل الفلسطيني وفق فواعل الزمن الذي تمر به. وتُعد غزة واحدة من ست جغرافيات ولّدها هذا الانفجار.

يأتي دمج هذا الطرح مع مُراجعة إسهام الكاتِب حسين أبو النمل في كتابه «قطاع غزة 1967-1948: تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية» لأهمية الفترة الزمنية التي يغطيها الكتاب، التي تمثل فترة ضرورية لفهم تاريخ القطاع المعاصر والتحولات التي مر بها، بسبب قيام حسين أبو النمل بتحليل مُعمق لدور فواعل الفترة الزمنية المذكورة في التغيرات التي مر بها القطاع. ثم يأتي زمن جُغرافية غزة اليوم «نظامها الجيوسياسي»، كما طرحه عبد الرحيم الشيخ. فعلى الرغم من المسافة الزمنية التي يحللها كل منهما، إلا أنهما يلتقيان في الزمن المؤسس للتغيرات التي بدأ يمر بها قطاع غزة، وهو زمن الانفجار الفلسطيني الكبير/ حرب عام 1948.

تكتسب إسهامات حسين أبو النمل أهميتها من كيفية رؤيته وتأصيله للصراع مع «إسرائيل» كدولة استعمارية على أرض فلسطين في المنطقة العربية، وطريقة مواجهتها. فحسين أبو النمل لم يكتفِ بذكر واقع تاريخ غزة كأحداث، وبيانات الاقتصاد الإسرائيلي كأرقام، إنما عمل على تحليل وتفسير هذا الواقع والأرقام، من أجل تكوين وعي كامل بمُجريات التاريخ، ما يقود بدوره إلى بناء الصورة الشاملة لكيفية مواجهة إسرائيل بطريقة علمية تطبيقية لا نظرية فقط.

الكتاب الأول: قطاع غزة 1967-1948: تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية

يتضمن الكتاب الواقع في تسعة فصول عرضاً لتاريخ قطاع غزة بين

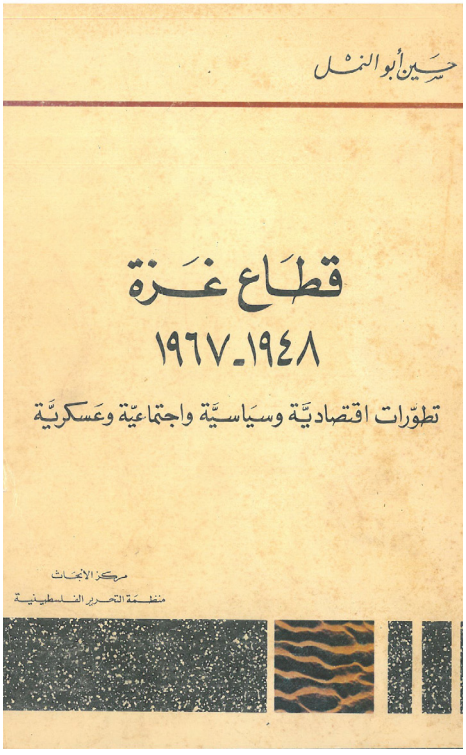

عامي 1948 و1967، توزعت الفترة الزمنية المذكورة على سبعة فصول تناولت الأوضاع السياسية التي مر بها القطاع، وخُصص الفصلان الأخيران لدراسة الأوضاع الاقتصاديةوالاجتماعية في القطاع.

يعرض الكتاب الارتباط بين غزة ومصر، فكتابة تاريخ غزة للمرحلة المذكورة تعكس ارتباطاً بالمحددات السياسية المصرية، بسبب ارتباط القطاع إداريّاً وسياسيّاً للقاهرة في تلك الفترة. يتسلسل الكتاب في عرض تاريخ القطاع مرتكزاً على منظور الكاتب الماركسي، فيبدأ في الفصل الأول باستعراض كيفية تشكل الأساس المادي لتاريخ قطاع غزة المتمثل بالحيز الجُغرافي للقطاع وتحديد حدوده، التي تمت وفق اتفاقية الهدنة في رودس عام 1949 بين مصر وإسرائيل، وينتقل أبو النمل بعد ذلك، من الفصل الثاني حتى السابع ليوضح الظروف السياسية التي مر بها قطاع غزة بين النكبة والنكسة.

يحدد أبو النمل الظروف السياسية بتصفية العمل العسكري في القطاع بعد النكبة، وبروز مشاريع التوطين، والغارات الإسرائيلية على القطاع عامي 1955 و1956، والقيام بانتفاضة لإسقاط المشاريع المطروحة، وعودة العمل الفدائي بهجمات من القطاع على مواقع إسرائيلية.

كما يستعرض الكاتب بروز الأحزاب السياسية في القطاع، وأهمها حركة الإخوان المسلمين، والشيوعيين، وحركة القوميين العرب، التي لم تتمكن من ممارسة نشاطها بشكل مستقل نتيجة محددات العمل السياسي تحت السيطرة المصرية. واستطرد أبو النمل بتفصيل التجربة السياسية الفلسطينية في القطاع، المتمثلة في إنشاء النظام الدستوري الجديد للقطاع عام 1962، الذي نتج عنه إنشاء مجلس تشريعي لتولي أمور الفلسطينيين تحت الإشراف المصري، الذي تبعه بروز الكيانية الفلسطينية التي تمثلت بقيام منظمة التحرير الفلسطينية.

يعتبر أبو النمل أن هذه المرحلة اتسمت بالسيطرة المصرية على المنظمة لضبط العمل الفلسطيني وفق تصوراتها من جهة، ومحاولة لاستقلال الكيان الفلسطيني عن السيطرة المصرية من جهة أخرى. أما فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي- الاجتماعي، فيذهب أبو النمل إلى أن عدم تطور وسائل الإنتاج في غزة أدى إلى عدم تطور الاقتصاد وتقييد نموه، بالتزامن مع سياسة الاحتكار التي مارستها طبقة التجار، والإنتاج وفق اعتبارات السوق الدولية، دون اهتمام بحاجيات السوق المحلية، وهنا، يشير أبو النمل إلى أن فقدان وسائل الإنتاج لدى سكان قطاع غزة نتيجة الحرب أدى إلى تصنيفهم «لاجئين اقتصاديّاً»، وهم السكان الأصليون للقطاع، ولكنهم فقدوا مورد رزقهم نتيجة النكبة، ما أسهم في تقسيم المجتمع إلى طبقتين، ومع تنويه أبو النمل إلى عدم وجود طبقة بالمعنى الاقتصادي، إلا أن الكتاب قسم العلاقات وفق ثنائية المُستغلين (طبقة التُجار/ برجوازية غزة) والمُستَغلين (جميع فئات مجتمع قطاع غزة).

يرى أبو النمل أن الاستغلال الناجم عن تراكم رأس المال وأدوات الإنتاج المتعلقة بالأرض لدى تجار غزة وعدم توظيفهم لرأس المال بطريقة ثابتة، دفع اقتصاد غزة إلى التمترس في الجانب الزراعي، والتمحور حول السلعة الواحدة وهي الحمضيات، ما انعكس على شكل العلاقات الاجتماعية التي تمثل البناء الفوقي لوسائل الإنتاج من منظور الكاتب. فكانت العلاقات امتداداً لشكلها قبل عام 1948 والمتمثلة بنظام القرية والعشيرة، فنوعية سكان قطاع غزة تتشكل غالبيتها من البدو والفلاحين، وقد عززت الظروف السياسية التي مر بها القطاع من النمط الاجتماعي القائم على نظام العشيرة أو القرية.

إن استناد حسين أبو النمل إلى المنهجية الماركسية في توثيق الفترة الزمنية المذكورة للقطاع بين عامي 1948 و1967 تمت من خلال اعتماده على المصادر الأولية (الوثائق- جرائد- صحف- مراسلات) أدت إلى بناء صورة مُتكاملة عن التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية للقطاع بطريقة جدلية، أوضح من خلالها سبب غياب التنمية الاقتصادية للقطاع بفعل تركز رأس المال بيد التُجار، دون توظيفها في استثمار طويل الأمد. ويذهب إلى أن السبب في هذه الأوضاع الاقتصادية مُرتبط بالتفاعلات السياسية التي مر بها القطاع، التي تمحورت بين ثلاثة فواعل: الإدارة المصرية المباشرة، والهجمات الإسرائيلية على القطاع، والصراع مع الإدارة المصرية لخلق كيان سياسي فلسطيني مستقل. وقادت هذه الرؤية إلى أن النظام

الجيوسياسي الذي يضبط غزة حاليّاً. كما طرحه عبد الرحيم الشيخ، لا يختلف عن النظام الجيوسياسي الذي ضبط غزة وفق دراسة حسين أبو النمل، إلا بالفواعل الأساسية لكلتا الفترتين ومدى نشاطها، والظروف السياسية التي تحكُم سلوك هذه الفواعل.

الكتاب الثاني: بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي

يُقدم الكتاب قراءة في كيفية بناء السياسات الاقتصادية في إسرائيل من خلال مبحثين، تضمن المبحث الأول بُنية الاقتصاد الإسرائيلي بدءاً بعلاقة العامل السياسي بالاقتصادي، مروراً بالعلاقة بين الدول الإمبريالية وإسرائيل وكيفية تشخيص الاقتصاد الإسرائيلي من خلال مستوى المعيشة وحقيقة البطالة، ودور التحويلات المالية في الاقتصاد الإسرائيلي، ثم ينتقل الكاتب في المبحث الثاني ليستعرض دور اليد العاملة الأجنبية في اقتصاد الدول الاستعمارية، ويعرض بعد ذلك دور العامل العربي في الاقتصاد الإسرائيلي وعلاقته بسياسة العمل العبري. وينتقل بعد ذلك ليتحدث عن الاقتصاد الإسرائيلي والسلام، ثم وضع الاقتصاد في حرب تشرين.

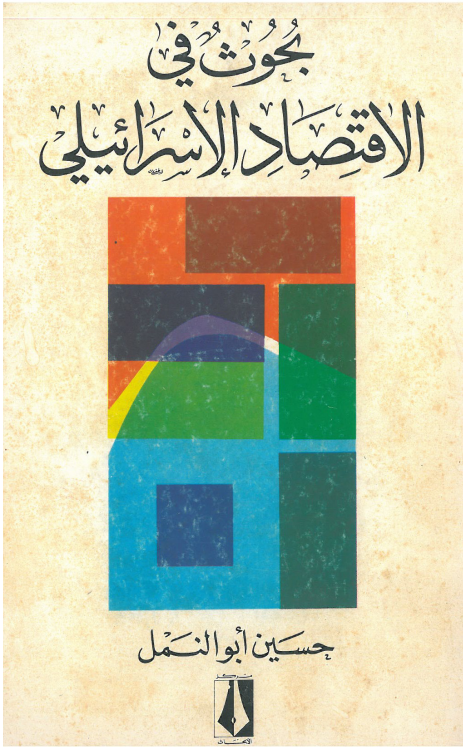

يلتقي هذا الكتاب مع مقالة عبد الرحيم الشيخ بكلمته الأخيرة التي تمثلت بسؤال «طُرح مرة سؤال: لمن يعمل الزمن؟ وكان الجواب. السؤال الصحيح، ماذا نعمل بالزمن؟». وتعكس هذه الكلمة بدورها منظور حسين أبو النمل الماركسي في بحثه لموضوع الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك من خلال استناده إلى البيانات الكمية المتمثلة بالأرقام والإحصائيات حول الاقتصاد الإسرائيلي وتحويلها إلى نص علمي جدلي، فطرحه حول فاعليتنا «كفلسطينيين» باستغلالنا للزمن لصالحنا لا لصالح إسرائيل، ناتج عن دعوته لتطوير إستراتيجية فلسطينية لمواجهة العدو الإسرائيلي،

وهنا تكمن أهمية إسهاماته باعتبارها خطة لكيفية العمل، لا كتأطير نظري فقط.

إن استعراضه لبنية الاقتصاد الإسرائيلي يأتي من خلال توضيحه لدور العامل السياسي في صناعة القرار الاقتصادي الإسرائيلي على المستوى الداخلي للمجتمع الإسرائيلي، وذلك بسبب طبيعة إسرائيل كدولة استعمارية لا دولة طبيعية، ما يدفعها إلى توفير مستوى معيشي مرتفع «للمُستعمِرين الإسرائيليين» من أجل بقائهم في فلسطين، لذلك، يكون هنا العامل السياسي هو المحدد لطبيعة السياسات الاقتصادية في مرحلة التأسيس، ثم ينتقل ليستعرض النمو والتقدم في الاقتصاد الإسرائيلي ودور العامل العربي في هذا الاقتصاد، من خلال استعراضه أيضاً لسياسة العمل العبري وتوضيحه بأن هذه السياسة أتت وفق محددات سياسية في مرحلة بداية الاستيطان، ولكنها فقدت فاعليتها مع التطور الذي مر به الاقتصاد الإسرائيلي، إذ أصبح بحاجة لليد العاملة العربية بسبب كلفتها المنخفضة وقيامها بالأعمال التي لا يقوم بها الإسرائيليون.

يضاف إلى ذلك استعراضه لحالة الأزمات التي تمر بها إسرائيل ودورها في تشكيل ثغرة يمكن الاستفادة منها فلسطينياً في مواجهة دولة العدو، وذلك من خلال استعراضه بأن هذه الأزمات لها تأثير على الاقتصاد وتقديم تفسير لتأثيرها لا من خلال لحظة الأزمة فقط، وإنما من خلال التحولات التي سبقتها والتي تبعتها بشكل مُترابط، مثل أزمة حرب تشرين وآثارها على السياسات الاقتصادية الإسرائيلية.

إن تفسير أبو النمل لسياسة العمل العبري في كتابه بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي، يفسر الاختلاف بين الوضع الاقتصادي والسياسي للفلسطينيين في قطاع غزة والفلسطينيين الموجودين خارج القطاع في كتابه «قطاع غزة 1967-1948: تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية»، وذلك بسبب المواجهة اليومية مع المُستعمِر الإسرائيلي، فالفلسطينيون داخل القطاع لم يكونوا على مواجهة مباشرة، فمشاركة القطاع للأوضاع السياسية في فلسطين كانت من خلال الانتفاضات الكبرى، وعلى الصعيد الاقتصادي، كانوا محكومين بنخبة التجار الذين يهيمنون على الاقتصاد وحركة رأس المال في القطاع. بينما الفلسطينيون خارج قطاع غزة، كانوا على مواجهة يومية مع الإسرائيليين على المستويين السياسي بسبب توسع الاستيطان، والاقتصادي بسبب سياسة

العمل العبري «أي أولوية اليد العاملة العبرية على العربية»، في تلك المرحلة، وهو ما لم يعانِ منه سُكان قطاع غزة.

في النهاية، إن استعراض إسهامات حسين أبو النمل تقدم لنا نموذجاً لكيفية تفسير صراع الفلسطينيين مع دولة العدو، إسرائيل، وذلك من خلال البحث في الأسباب المباشرة وغير المباشرة، وعدم التعامل مع معطيات التاريخ: الأحداث والبيانات الكمية بشكل جامد، دون الذهاب في تحليلها ونقدها من أجل الوصول إلى إستراتيجيتنا الفلسطينية، وبتصوره للصراع ومنهجيته الماركسية التي حاول أن يتعدى المستوى النظري فيها إلى المستوى التطبيقي، وهنا تكمن أهمية إعادة إحياء مؤلفاته التي تركها لنا بعد وفاته.